المجلس القومى لحقوق الانسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

نتائج أعمال

لجنة تقصى الحقائق

فى أحداث العنف فى مصر

فى شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠١١

نتائج أعمال لجنة تقصى الحقائق

فى أحداث العنف فى مصر فى شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠١١

شهدت مصر منذ منتصف نوفمبر ٢٠١١، وحتى قرب نهاية شهر ديسمبر سلسلة من أعمال العنف بدأت بفض إعتصام قوات الأمن المدنية والعسكرية ميدان التحرير بالقوة فى ١١/١٩، وتداعياتها.

وقد تعرض المتظاهرون لإجراءات قمع لم تشهد لها البلاد نظيرا منذ أحداث ثورة يناير وسقط من جرائها أكثر من ٦٠ قتيلا بين المتظاهرين وما يزيد عن ٤٥٠٠ مصابا من المتظاهرين وقوات الأمن. ويعد هذا أكبر عدد من الضحايا يسقط فى المواجهات بين الأجهزة الأمنية والمواطنين منذ ثورة يناير ٢٠١١ وبعد أحداث ماسبيرو، وتخللت هذه الأحداث إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحريات العامة خيمت بالكآبة على المجتمع المصرى بأسره .

وتثير أعمال العنف والعنف المضاد، ومالحقها من تداعيات، العديد من التساؤلات، فالاعتصامات التى بدأت بعدد محدود من الأفراد من جرحى الثورة قبل نحوأسبوع من بداية الأحداث إحتجاجا على إهمالهم والمطالبة بحقوقهم، وإنضمام عشرات من المواطنين تضامناً معهم، سرعان ما تحولت عقب فض الإعتصام بالقوة ظهر يوم السبت ١١/١٩ إلى حشود هائلة إمتدت إلى خمس عشرة محافظة، والمطالب التى بدأت متنوعة ومتفرقة فى "جمعة انقاذ الثورة" في ٢٠١١/١١/٢٥ سرعان ما اندمجت فى سياق مركزى إلتف حول المطالبة بنقل السلطة إلى المدنيين، وتشكيل وزارة إنقاذ وطنى، على نحواشتهر إعلامياً بـ "الموجة الثانية من ثورة يناير".

تمتد التساؤلات على مساحة عريضة من التطورات بدءا من توقيت هذه الأحداث قبل أيام من بدء الإنتخابات المقررة لمجلس الشعب، وملابسات إقتحام ميدان التحرير لفض الإعتصام بالقوة من قبل قوات الشرطة المدنية والعسكرية، ومسئولية إتخاذ هذا القرار، خاصة بعد أن أعلن السيد اللواء "منصور العيسوي" وزير الداخلية السابق تلقى تعليمات خطية من الدكتور عصام شرف رئيس الحكومة السابق بفض الاعتصام بالقوة، بل وإنتقاده لعدم تأريخ رئيس الحكومة لهذا الخطاب.

كما تمتد هذه التساؤلات إلى ملابسات إنسحاب قوات الأمن بعد وقت قليل من إخلائها ميدان التحرير وسيطرتها على مداخله، وكذا حول سياق إنتقال المواجهات إلى شارع محمد محمود، حيث وقعت معظم المواجهات الدموية بين المحتجين ورجال الأمن، وكذلك حول أهداف أعمال الشغب التى قام بها المحتجون فى شارع محمد محمود، وهل كانت عملية ثأرية ضد إستخدام العنف المفرط من جانب الشرطة أثناء فض الإعتصام، أم أنها كانت محاولة لإقتحام الوزارة وفقاً لأقوال وزارة الداخلية.

كذلك تمتد التساؤلات إلى نوع الأسلحة المستخدمة فى المواجهات وخاصة الذخيرة الحية والخرطوش بعد نفى وزارة الداخلية القطعى لإستخدام الذخيرة الحية والخرطوش، وكذا نفي القوات المسلحة القطعى إستخدامها السلاح وقنابل الغاز، بينما أكدت وزارة الصحة قتل عدد من الشباب بالذخيرة الحية وإصابة العديد منهم بالخرطوش والاختناق بالغاز، وكذا نوعية القنابل المسيلة للدموع التى إستخدمت لفض التظاهرات، وما أثير حول تأثيرها على الجهاز العصبى، ونفى الحكومة لهذا التأثير.

ويبقى بعد ذلك "اللغز" الذى طال الحديث عنه، وهو"الطرف الثالث" بظهور جماعات منظمة تؤثر على مجريات الأحداث، وقد جرت الإشارة إليه هذه المرة – كما فى مرات سابقة – من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووزارة الداخلية دون كشف حقيقته حتى الآن.

فى ضوء هذه الإلتباسات جميعها، بادر المجلس القومى لحقوق الإنسان بتشكيل لجنة موسعة لتقصى الحقائق برئاسة الأستاذ "محمد فائق" نائب رئيس المجلس ضمت كل من الأستاذ "محسن عوض" رئيس مكتب الشكاوى السيدات والسادة: جورج اسحاق، ومنى ذوالفقار، ود. فؤاد عبدالمنعم رياض، ود.سمير مرقص، ود. درية شرف الدين، وعشرة باحثين متخصصين من باحثى مكتب الشكاوى وهم السيدات والسادة: نبيل شلبى، أحمد عبدالله، أحمد جميل، أسماء شهاب، نشوى بهاء، كريم شلبى، محمد صلاح، محمد عبدالمنعم، خالد معروف، وأمجد فتحي.

ومن ناحية أخرى عقد المجلس سلسلة اجتماعات متتالية بكامل أعضائه واعتبر المجلس نفسه فى حالة انعقاد دائم ، وشكل مجموعة عمل للتواصل مع النيابة العامة بشأن ما يصل إلى علمه من انتهاكات ، وأوكـــل إليها أيضـــــــاً مهمة تعزيز المبادرات الرامية لوقف العنف المتبادل ، وضمت مجموعة العمل كـل من الســـادة : أ/ جورج اسحق وأ/ محسن عوض وأ/ منى ذو الفقار ود/ درية شرف الدين وأ/ ناصر أمين وأ/ أمجد فتحى .

وقد عاينت لجنة تقصى الحقائق مواقع الأحداث، وإستمعت إلى شهادات الشهود العيان، وإطلعت على رسائل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبيانات وزارة الداخلية، وبيانات وزارة الصحة، وزارت المستشفيات الميدانية، والمستشفيات التى نقل إليها المصابون وإستمعت إلى شهادات بعضهم ولجأت إلى النيابة العامة للتحقق من إدعاءات إحتجاز غير قانونى تلقتها، كما زارت مشرحة زينهم، وأجرت مسحاً للصحف القومية والمستقلة، واطلعت على المقاطع الفيلمية على وسائل التواصل الإجتماعى، وتلقت أفلاماً تفصيلية من شهود عيان كما خاطبت كل من وزارات الصحة والداخلية، والدفاع لإستكمال معلوماتها.

ويبدأ هذا التقرير بعرض تسلسل الأحداث، يليه التكييف القانونى للإنتهاكات الجسيمة التى جرت خلال الأحداث من قتل وإصابة المتظاهرين وإمتهان كرامة النساء والإعتداء على الأطباء والإعلاميين، وحرق وإقتحام المنشآت العامة، وصولاً إلى الاستنتاجات والتوصيات.

القسم الأول: تسلسل الأحداث:

– جرت الأحداث فى مسار سياسى يكتنفه الالتباس والغموض وتجاهل المطالب الجوهرية لثورة ٢٥ يناير فى شأن حسم العديد من القضايا المعلقة مثل محاكمة رموز النظام السابق وتراجع الحديث عن القضايا الإجتماعية الملحة فى مجال العدالة الإجتماعية، والبطء الشديد فى التفاعل مع الوعود التى سبق إصدارها بشأن العزل السياسى تجاه فلول النظام السابق وغياب دور الشباب فى المشاركة فى صناعة القرار السياسى، وتصميم قوانين للمشاركة السياسية ومباشرة الحقوق السياسية لاتلبى طموح الفئات المهمشة وفى مقدمتها الشباب والنساء .

أولا : أعمال العنف فى ميدان التحرير وشارع محمد محمود :

– بدأت أعمال العنف صباح يوم السبت ٢٠١١/١١/١٩ بقيام قوات الأمن بشقيها المدني والعسكري على نحومفاجئ بفض إعتصام نحو ٢٠٠ شخص بميدان التحرير، وإزالة كافة الخيام التى أقيمت فى الميدان، وقد فسرت وزارة الداخلية هذا الإجراء بقيام المعتصمين بالإستيلاء على السدادات المرورية من شارع مجلس الشعب لإغلاق كافة مداخل الميدان لمنع سير الحركة المرورية والتواجد أمام مبنى مجمع التحرير لمنع سير العمل اليومى به وهو ما أدى إلى تعدد الشكاوى من المواطنين والمعنيين بالمناطق المحيطة والأجهزة الإدارية بالمجمع، وأنها أسدت النصح للمتظاهرين قبل فض الإعتصام بالقوة لكنها قوبلت بالإعتداء على القوات

والإستيلاء على سيارة ترحيلات تابعة لمديرية أمن القاهرة تصادف مرورهما بشارع محمد محمود وإحراقها، وأن الشرطة تصدت للمتظاهرين وتمت السيطرة على الموقف وفتحت الحركة المرورية لميدان التحرير من كل الإتجاهات، وتم إنصراف القوات ومغادرة الميدان .

وعقب ذلك تجمع المتظاهرون مرة أخرى واتجهوا إلى شارع محمد محمود فيما بدا محاولة مستميتة لإقتحام وزارة الداخلية، واستمرت الإشتباكات فى شارع محمد محمود أيام ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، وحتى يوم ١١/٢٥ يوم جمعة "إنقاذ الثورة" **واتسمت بما يلى :**

١- تدخل بعض القوى السياسية لوقف الإشتباكات وفض الإعتصامات، وقد باءت جميعها بالفشل، وتبادل المتظاهرون ووزارة الداخلية مسئولية إفشال هذه المحاولات .

٢- إتساع رقعة المظاهرات الاحتجاجية وامتدادها لخمس عشرة محافظة من محافظات الوجهين البحرى والقبلى شملت محافظات القاهرة والجيزة والأسكندرية والشرقية والغربية والسويس والإسماعيلية ومرسى مطروح وبورسعيد والدقهلية ودمياط وبنى سويف وقنا والأقصر وأسوان .

٣- واكب محاولات الوصول إلى وزارة الداخلية سلسلة محاولات لإقتحام منشآت أمنية فى العديد من المحافظات من بينها، فى القاهرة جرت محاولات لإحراق قسم شرطة الخليفة، وفى الجيزة جرت محاولة إقتحام قسم شرطة الطالبية، وفى الإسكندرية جرت محاولة إقتحام قسم شرطة سيدى جابر ومديرية أمن الإسكندرية، وفى الإسماعيلية جرت محاولة إقتحام قسم شرطة الإسماعيلية (أول)، وفى السويس جرت مهاجمة قسم شرطة الأربعين ونادى الشرطة، وفى الدقهلية جرت محاولات لإقتحام مديرية أمن الدقهلية، ومركز شرطة المحلة، والإستيلاء على الأسلحة النارية بالمركز وتهريب سجناء وإصابة المأمور ونائبه، وفى الغربية جرت محاولة إقتحام مديرية أمن الغربية وإقتحام مبنى المحافظة الملاصق لها، كما جرت محاولة إقتحام قسم شرطة كفرالزيات، وفى الفيوم جرت محاولة إحراق قسم إبشواى وهروب بعض المحتجزين، وفى المنيا جرت محاولة إقتحام مركز شرطة مغاغه، وفى الأقصر جرت محاولة إقتحام مركز شرطة مدينة الأقصر .

٤- وقد بلغ عدد الشهداء خلال أحداث ميدان التحرير وشارع محمد محمود وتداعياتها فى أنحاء البلاد ٤١ حالة من بينها ٣٦ حالة فى القاهرة وحالتان فى الإسكندرية وآخرَين فى الإسماعيلية وحالة واحدة فى مطروح وذلك حتى يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠١١، وفقاً لبيانات وزارة الصحة المنشورة على موقعها الإلكترونى، وقد إرتفع هذه العدد إلى ٤٦ شهيداً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير .

كما بلغ عدد المصابين وفقاً لنفس المصادر منذ بدء الأحداث وحتى ٢٠١١/١١/٢٥ عدد ٣٢٥٦ حالة من بينهم ١٣٠٨ مصابين تم نقلهم إلى المستشفيات و١٩٤٨ تم إسعافهم فى موقع الأحداث .

وقد نشرت مواقع التواصل الإجتماعى الالكترونية أرقاماً تزيد زيادة كبيرةعن هذه الأعداد منسوبة إلى تصريحات أطباء وخاصة فى مستشفى القصر العينى (بوابة الوفد).

وطبقاً للكشوف التى تلقاها أعضاء اللجنة خلال تفقد المستشفيات التى تجاوبت فى توفير معلومات للجنة (المنيرة العام – أحمد ماهر – الدمرداش – معهد ناصر – القصر العينى القديم – القصر العينى الفرنساوى – الهلال) فقد تنوعت الإصابات ما بين جروح قطعية، وتهتكات، وكسور، وكدمات، وإختناق وخرطوش وطلقات نارية أدت إلى وفاة ٦ من المدنيين بطلقات نارية، أما بالنسبة لقوات الأمن فقد تنوعت بدورها، جروح وتهتكات، وكدمات، وكسور، وإختناق، وطلقات نارية مابين خرطوش ومقذوف نارى، ومن الجيش، جروح وكدمات وإختناق، ولم يرد عن هذه المستشفيات بيانات عن حالات وفاة للعسكريين.

ثانيا : الإشتباكات بين المعتصمين والباعة الجائلين :

ورغم انشغال الرأى العام ببدء المرحلة الأولى من الانتخابات فى ٢٠١١/١١/٢٨، فقد استمر التوتر فى ميدان التحرير، وشهد اشتباكات واسعة يوم ٢٠١١/١١/٣٠ فيما عرف إعلاميا " بموقعة عبد المنعم رياض " حيث إندلعت إشتباكات بين المعتصمين وبعض الباعة الجائلين الذين إعتادوا إفتعال المشكلات فى ظل غياب كامل للشرطة والجيش، وقد استخدمت فى هذه الاشتباكات الأسلحة البيضاء وزجاجات المولتوف وأنابيب البوتجاز، وأسفرت عن إصابة نحو١٠٨ شخص من الطرفين بينهم ٨٨ من المعتصمين . فضلا عن تبادل أختطاف عناصر من الطرفين .

وتابعت جمعة " رد الإعتبار "، فى ميدان التحرير يوم ٢ ديسمبر دعوة المتظاهرين لإستبعاد الدكتور / كمال الجنزورى من رئاسة الوزارة، وطالب متظاهرون بإسقاط المجلس العسكرى وتسليم السلطة لحكومة مدنية .

وإنتقلت بؤرة التوتر إلى شارع القصر العينى بزيادة أعداد المعتصمين أمام مجلس الوزراء لمنع د.كمال الجنزورى من دخول المجلس، وقام المتظاهرون بإغلاق شارع القصر العينى .

وقد أججت واقعة تسمم ٥٥ من المعتصمين يوم ٢٠١١/١٢/١٤ إثر تناولهم وجبة طعام فاسدة تبرعت بها إحدى السيدات من شكوك المعتصمين تجاه الدولة ظنا منهم أنها تستهدف انهاء إعتصامهم، لكن تبين لاحقا عدم صحة هذه الشكوك بدءا بنتائج التحليلات التى أعلنت من ناحية، ونجاح وزارة الداخلية فى القبض على السيدة التى وزعت هذه الوجبات والتحقيق معها . وقد شرحت هذه السيدة تفصيلا أماكن شراء هذه الوجبات وكيفية إعدادها، وأخلى سبيلها بضمان محل إقامتها .

ثالثا : أحداث العنف أمام مجلس الوزراء :

بعد إعتصام دام أسابيع أمام مجلس الوزراء، إنفجرت أعمال عنف فجر ١٦ ديسمبرعلى نحومفاجيء بين قوات الأمن والمعتصمين، وإنتقلت المصادمات بعد ظهر اليوم نفسه إلى شارع القصر العينى . وقد تباينت الروايات حول أسباب وكيفية إندلاع هذه الأحداث، فطبقاً للرواية الرسمية كما عبر عنها اللواء أ . ح عادل عمارة عضوالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فإن الأحداث بدأت بإعتداء أحد المتظاهرين على أحد الضباط أثناء مروره على الخدمة، وجرى إحتكاك بين المتظاهرين والضابط، فخرج أفراد الخدمه لمساندته، وحدث إحتكاك بينهم وبين المتظاهرين اللذين إلتحموا بالضابط . وخلال هذا الإلتحام دخل أحد المتظاهرين مقر مبنى مجلس الشعب وأصيب ببعض الإصابات إلا أنه تم إخراجه، وبدأ المتظاهرون فى الخارج بإلقاء الحجارة والمولتوف .

وفى المقابل أكد المعتصمون أن الأحداث بدأت فى شارع مجلس الشعب فى منتصف الليلة السابقة بمباراة كرة قدم للألتراس الأهلاوى، أمام مبنى وزارة الصحة الملاصق لمبنى مجلس الوزراء، وأن الكرة دخلت فى المنطقة العازلة بين الجيش والشرطة والمعتصمين، وتقدم الشاب عبودى ابراهيم العبودى طالبا استردادها، ولكن طلبه قوبل بالرفض واحتجزته القوات واعتدت عليه، فتجمع عدد من المعتصمين أمام باب (٤) لمجلس الشعب مطالبين بإطلاق سراحه . وبعد مفاوضات إستمرت ساعة تسلم المعتصمون زميلهم ووجدوه مصابا بإصابات بالغة منها كسر فى الجمجمة .

وأوضح شهود العيان أن جنودا اعتلوا مبنى ملحق مجلس الشعب وأسطح المبانى المجاورة ورشقوا المعتصمين بالبلاط والرخام المكسور، ثم أطلقوا الخرطوش والقنابل المسيلة للدموع كما استخدموا خراطيم المياه .

فى يوم ١٨ ديسمبر، أخذت المواجهات طابعا ثأريا، وإستمر التراشق بين المتظاهرين والقوات الأمنية بشقيها، كما شنت قوات الأمن هجمات عنيفة، وقام المتظاهرون بهجمات مرتدة، وادعى المتظاهرون إختطاف ثلاثة جنود لمبادلتهم بمجموعة من المعتقلين، لكن نفت القوات المسلحة ذلك، ووقعت مئات الإصابات بين المتظاهرين وقوات الأمن .

فى يوم ١٩ ديسمبر ساد المنطقة هدوء حذر مع تجمعات بسيطة من المتظاهرين، وحاول بعض الصبية إعتلاء الحاجز الأسمنتى الموجود بتقاطع شارعى الشيخ ريحان والقصر العينى ورشق الأمن والجيش بالحجارة، لكن تدخل متظاهرون ومنعوهم عن ذلك .

ومن ناحية أخرى عقد اللواء أ.ح / عادل عمارة – عضوالمجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤتمرا صحفيا أعلن فيه عن وجود مخطط ممنهج للإعتداء على قوات التأمين والشرطة وحرق المبانى العامة موضحا أنه لم يصدر أوامر لفض الإعتصام بالقوة، لكن تحرش بعض المعتصمين بقوات التأمين أدى إلى إندلاع الأحداث. وأكد أن المساس بالمنشآت الحيوية وأفراد القوت المسلحة خط أحمر لا يمكن تجاوزه مشيرا إلى وجود معلومات عن مخطط لإحراق مبنى مجلس الشعب ضمن خطة تستهدف إسقاط الدولة، تبدأ بالإعلان عن سلمية التظاهرات، ثم تتحول من سلمية إلى إستهداف المنشآت الحيوية، مؤكدا أن البلاد فى خطر. وعرض اللواء عمارة خلال المؤتمر عدة شرائط فيديوتوضح قيام متظاهرين بمحاولة اقتحام مجلس الشعب، وإعترافات لصبية وبلطجية عن تلقيهم أموال من أشخاص نظير إلقاء المولتوف والحجارة على الأمن وإحراق المبانى العامة.

ولم يجب المؤتمر الصحفي عن بواعث قلق المجتمع المصري فيما يسمى بالطرف الثالث والذي بات ينسب إليه المسئولية عن استخدام الرصاص الحي.

وفى فجر يوم ٢٠ ديسمبر، شهد ميدان التحرير ومحيط مجلس الوزراء إشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات من الجيش والشرطة . وذكر مصدر مسئول بوزارة الداخلية أن بعض المتظاهرين بشارع القصر العينى قاموا بإزالة جزء من الساتر الخرسانى الذى تم تشييده بشارع الشيخ ريحان وألقوا بالحجارة وزجاجات المولتوف على القوات مما أدى إلى إصابة ٦ ضباط، و١٢٠ مجندا، وأضاف أنه رغم ذلك واصلت قوات الشرطة التزامها بضبط النفس ولم تستخدم أية أسلحة ضد المتظاهرين . كما شهد يوم ٢٠١١/١٢/٢٠ نشر قوات الجيش لتأمين مقر وزارة الداخلية، وأكد مساعد قائد المنطقة المركزية أن عناصر

القوات المسلحة نزلت بناءً على طلب وزير الداخلية لتأمين وزارة الداخلية وليس لفض الاعتصام في ميدان التحرير، وقد أسفرت المواجهات عن سقوط قرابة ألف مصاب من المتظاهرين، استشهد منهم ١٨ فردا .

وقد أوضح د.إحسان كميل جورجى كبير الأطباء الشرعيين أن إجمالى الجثث التى وصلت المشرحة من ضحايا شارع القصر العينى حتى ١٢/٢٠ بلغت ١٤ جثة . وأن نتائج التشريح بينت وفاة ١٣ منهم بطلقات نارية من سلاح نارى مفرد الطلقات فى الجزء العلوى من أجساد الضحايا خاصة الرأس والصدر، وأن الطلقات تم قذفها على مسافة تبعد عن نصف متر وكلها فى مستوى أفقى بما يؤكد أن الطلقات لم تقذف من مكان عال، ولم تطلق من فرد خرطوش . بينما توفى شاب واحد فقط إثر ضربه على رأسه وجسده بآلة حادة .

وقد زاد عدد المتوفين يوم ١٢/٢١ بوفاة الشهيد محمد مصطفى الطالب بهندسة عين شمس الذى كان قد أصيب بطلق نارى فى ظهره وخرج من بطنه فنقل إلى مستشفى الهلال . كما زاد مرة أخرى بوفاة اثنين من المصابين وبذلك بلغ عدد الضحايا عند كتابة هذا التقرير ١٨ شهيداً.

أما عدد المصابين، فقد بلغ، حسب د. عادل عدوى مساعد وزير الصحة فى ١٢/٢١ عددهم ٩٢٦ مصابا منذ بداية الأحداث تم إسعاف ١٩٧ منها بواسطة الإسعاف فى مكان الحادث وتم علاج ٩٢ حالة بواسطة العيادات المتنقلة وتم نقل ٦٣٧ حالة إلى المستشفيات خرج منها ٥٨٨ وبقى ٤٩ حالة تحت العلاج.

القسم الثاني: الإنتهاكات

تخللت هذه الأحداث بحلقاتها المختلفة سلسلة من الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان شملت جرائم قتل، وإصابات جسيمة، واحتجاز غير قانوني وتعذيب، وامتهان كرامة النساء، والتعدى على هيئات طبية، والتعدى على الإعلاميين، واقتحام منشآت عامة وحرقها، على النحو التالى :

أولا: جرائم القتل والإصابات:

أثبتت التقارير الصادرة عن وزارة الصحة، قتل متظاهرين بالأعيرة النارية الحية خلال الأحداث، كما أثبتت تقارير الصفة التشريحية وفاة ٢٠ حالة على الأقل بطلقات نارية من أسلحة نارية مفردة على مسافة تبعد عن نصف متر وكلها فى مستوى أفقى مما يؤكد أن الطلقات لم تقذف من مكان عال، ولم يطلق من فرد خرطوش . وقد نفت وزارة الداخلية قطعيا إستخدام أسلحة نارية حية فى الإشتباك مع المتظاهرين فى الجولات التى خاضتها فى هذا الشأن . كما نفت قوات التأمين العسكرى قطعيا أيضا إستخدام أية أسلحة نارية، واتهمت القوات الأمنية بشقيها المدنى والعسكرى، طرفا ثالثا بالإندساس بين المتظاهرين وإرتكاب هذه الجرائم .

وقد جمعت النيابة العامة فوارغ أظرف نارية من مواقع الأحداث، وأحالتها مع ملف القضية لقضاة التحقيق لكن لم يصدر بعد أية تقارير بشأن طبيعة الأسلحة المستخدمة ومصدرها .

وفى كل الأحوال تظل مسئولية القوات الأمنية بشقيها المدنى والعسكرى، تحديد الطرف الثالث الذى تدعيه، وتقديمه إلى العدالة، فالحق فى الحياة لا يتوقف عند إنتهاك هذا الحق، بل يمتد إلى حمايته.

بخلاف القتل الذى وقع فى صفوف المتظاهرين وحدهم، فقد شملت الإصابات كلا من : المتظاهرين، وقوات الأمن بشقيها المدنى والعسكرى، وقد استخدم فى هذه الإصابات، إلى جانب الأسلحة النارية التى سبق الإشارة إليها الخرطوش، والقنابل المسيلة للدموع، وزجاجات حارقة (مولتوف)، وأسلحة بيضاء، وعصى، وحجارة .

ثانياً: جرائم الاحتجاز غير القانوني والتعذيب:

تلقت لجنة تقصى الحقائق العديد من الشكاوى التى تتعلق بإدعاءات احتجاز غير قانوني وتعذيب تخللت الأحداث، وقد سعت اللجنة للتحقق من صحة هذه الإدعاءات وتوثيقها، فأبلغت النيابة العامة بما

توافر لها من جدية، وطلبت دعمها في التحقيق من بعض هذه الإدعاءات، وتحققت بنفسها من وقوع بعض هذه التجاوزات.

وقد وجدت اللجنة دعما فوريا من النيابة العامة بشأن التحقق من احتجاز أشخاص بمقر مجلس الشعب، وأوفدت النيابة العامة المحامي العام وأحد أعضاء النيابة لتفتيش المكان، وصرحت لوفد لجنة تقصى الحقائق بالمشاركة في هذا التفتيش، ولم يثبت للنيابة العامة ووفد المجلس صحة هذا الإدعاء، كما نفى قائد قوة التأمين احتفاظه بأى محتجزين حيث يجرى تسليم من يتم القبض عليهم على الفور إلى السلطات المختصة.

لكن من ناحية أخرى كشفت شهادات بعض المحتجزين الذين اطلعت عليها اللجنة نمطا متكرراً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سواء من حيث أسلوب الاعتقال الذى تم بالاختطاف من الشوارع، أواحتجاز البعض في أماكن احتجاز غير قانونية، وعدم احاطة المحتجزين بأسباب احتجازهم، وحرمانهم من الاتصال بذويهم أومحاميهم، وتعرض بعضهم للتعذيب وانتزاع اعترافات منهم يدينون فيها أنفسهم أوآخرين تحت التعذيب، وإكراههم على توقيع أوراق لم يطلعوعليها، ومصادرة متعلقاتهم، أوسرقة أموالهم.

ومن نماذج الشهادات التى وثقتها اللجنة شكوى الأستاذ سرحان سنارة المحرر بصحيفة أخبار اليوم (مكتب الاسكندرية) بشأن احتجازه أثناء تغطيته التظاهرات الاحتجاجية أمام مديرية أمن الإسكندرية، حيث لم يأبه أحد لأوراقه الثبوتية المهنية، وتم إيداعه في حجرة صغيرة مكتظة بالمحتجزين، وتعرض للضرب المبرح، والمعاملة المهينة حيث أجبر على خلع ملابسه (عدا الداخلية) وتغطية راسه، وحرمانه من الطعام والماء والعلاج رغم اخطاره محتجزيه بأنه مصاب بالسرطان.

كذلك تعرض الطبيب أحمد حسين للاختطاف والاحتجاز التعسفى، وقد جرت واقعة الاختطاف يوم ٣٠ نوفمبر عندما قام شخصان بشل حركته فى أحد الشوارع المتفرعة من شارع محمد محمود ثم ألقياه فى سيارة ملاكى وعصبا عينيه ونقلاه إلى مكان مجهول حيث جرى استجوابه عن معالجته لمن أطلقوا عليهم البلطجية وضربه وسبه وتهديده بإيذاء أهله وأعز أصدقائه، وإجباره على التوقيع على أوراق لم ير محتواها قبل إخلاء سبيله بعد يوم كامل من احتجازه. كما جرى احتجازه مرة أخرى من قبل جنود الأمن المركزى لمدة ١٢ ساعة وهوفى طريقه لعلاج بعض المصابين وإقتياده معصوب العينين إلى مبنى قريب حيث تم إحتجازه مع ستة صبية وتعرض خلالها للضرب قبل الإفراج عنه . وقد تقدم الدكتور أحمد حسين ببلاغ للنائب العام بهذه الوقائع واتهم فيه المجلس العسكرى ووزارة الداخلية بالأمر بإختطافه وتعذيبه بدنيا ونفسيا .

كذلك تلقت اللجنة شكوى من الطالبة "آيات أحمد متولي" الطالبة بالفرقة الخامسة بكلية الطب جامعة الزقازيق (٢٣ عاما) تفيد بإختطافها مساء الجمعة ٢٠١١/١٢/١٦ عند كوبرى قصر النيل عندما كانت ذاهبة للحصول على معدات للمستشفى الميدانى، واحتجازها لمدة ١١ ساعة مع ٥ فتيات وثلاثين شابا تعرضوا جميعا للضرب والسب، وعندما طلبت من ضابط الشرطة العسكرية الذى يحتجزهم كوب ماء حيث أنها مريضة بفشل كلوى مزمن، نهرها، وبال عليها . وعندما احتجت أوسعها ضربا وركلا حتى تقيأت دما، وقد بقيت محتجزة حتى فجر يوم السبت ١٢/١٧، ثم تم عصب عينيها، واقتيادها فى سيارة، وألقوا بها فى شارع بمنطقة الساحل .

كذلك تلقت اللجنة شهادة مصورة على فيلم فيديوللمواطن "يحي عياش"، تفيد بمهاجمته من جانب خمسة أفراد، عصبوا عينيه واقتادوه في سيارة رباعية الدفع إلى مكان مجهول يعتقد بأنه بدروم حيث هبط بعض الدرج، ثم أدخلوه في غرفة خالية من الأثاث إلا من مقعد، وقاموا بتجريده من ملابسه تماماً، وقيدوه إلى المقعد بالغرفة المبللة الأرض، وجرى تعذيبه بالكهرباء، وتكميم فمه للكف عن الصراخ، واستمر ذلك لمدة ثلاثة أيام، وفي اليوم الرابع، جرت مساومته للكف عن تعذيبه وإطلاق سراحه مقابل تصويره على فيلم فيديويحمل سلاحاً آلياً، وأن يعترف بأنه كان بحوزته أثناء اعتقاله، وأن يدعي بأن كل من "جورج إسحق" والدكتور "محمد حبيب" عضو مكتب الإرشاد السابق لجماعة الإخوان المسلمين، يقومان بتمويل اعتصامات مجلس الوزراء، وعقب إدلائه بهذه الاعترافات تم عصب عينيه ونقله بسيارة إلى محطة متروأنفاق السيدة زينب وإطلاق سراحه.

<u>ثالثاً: امتهان كرامة النساء</u>

توقفت اللجنة باستنكار شديد عند مشاهد امتهان كرامة النساء خلال إجراءات قمع المظاهرات والتى مثلت الأفلام التى نشرت عنها على مواقع التواصل الإجتماعى صدمة شديدة للرأى العام الوطنى والدولى وتصدرت نشرات الأخبار العالمية وواجهات بعض الصحف الأجنبية .

لم يكن مشهد سحل فتاة، وتعرية جسدها، وضربها بقسوة بقدر كبير من اللامبالاة على يد بضعة جنود مجرد مخالفة للآداب العامة والأعراف الوطنية بل كان انتهاكا قانونيا فادحا يجمع بين جرائم هتك

العرض، والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة التى يجرمها القانون الوطنى، والقانون الدولى لحقوق الإنسان والاتفاقيات التى صادقت عليها الحكومة المصرية .

والمفارقة المؤسفة أن هذه الجريمة تأتى بعد أيام من تشديد المجلس العسكرى لعقوبات جرائم الإعتداء على الإناث، والاعتذار عن تورط بعض مسئولى إنفاذ القانون عن " كشف العذرية ".

والمفارقة الأخرى هى الإعتداء بالضرب المبرح على سيدتين حاولتا مساعدة الفتاة "المسحولة" وتغطية جسدها .

كانت السيدة الأولى التى تعرضت لهذا الإعتداء هى الدكتورة غادة كمال عبد الخالق، وهى صيدلانية من نشطاء حركة ٦ إبريل كانت بين المتظاهرات . وتفيد شهادتها الموثقة من جانب مركز النديم لتأهيل ضحايا التعذيب أنها حال مشاهدتها لما تتعرض له الفتاة المسحولة سارعت إليها للدفاع عنها وتغطية جسدها بيد أنها سرعان ما تحولت بدورها إلى ضحية حيث تعرضت لضرب مبرح من قبل عدد من أفراد الجيش أدى إلى جرح قطعى فى الرأس كما داسوا على رأسها بالأحذية، وتم إلقاء القبض عليها واقتيادها حيث استقبلها أحد ضباط الجيش وقام بصفعها وسبها بسباب يحمل ايحاءات جنسية .ولم ينقذها سوى وصول الدكتور زياد الطبيب بالمستشفى الميدانى الذى أصر على عدم الانصراف دونها ودون بعض المحتجزين الآخرين وتجاوب معه أحد قيادات قوة التأمين .

وكانت السيدة الثانية التى حاولت إغاثة الفتاة "المسحولة" هى السيدة / عزة هلال أحمد سليمان (حاصلة على ليسانس آداب قسم إجتماع)، وكانت بدورها مشاركة فى المظاهرات، وقد لاحظت مع أحد زملائها ويدعى ايهاب حنا أشعيا (٣٥ سنة صاحب شركة) ما تعرضت له الفتاة المسحولة . وحال ابتعاد الجنود عنها بعض الشىء سارعت إلى تغطيتها، ووجدتها فاقدة الوعى تماما، فحملها زميلها لإسعافها، لكن سرعان ما هرول الجنود نحوهما وأوسعوها ضربا بالعصى على جسدها ورأسها حتى فقدت الوعى ولم تستعد وعيها الا بعد فترة طويلة فى مستشفى القصر العينى الفرنساوى، كما أطلقوا النار على زميلها فأصيب بطلق نارى بقدمه اليسرى، وبعد سقوطه على الأرض تابعت القوات التعدى عليه بالضرب هووالسيدة /عزة . وتم نقله أيضا إلى مستشفى القصر العينى الفرنساوى .

وقد أوفدت لجنة تقصى الحقائق محاميتين من عضواتها المحاميات لمقابلة كل من عزة هلال، وايهاب حنا أشعيا . وقد قصَت السيدة / عزة هلال قصتها على نحوما جرت الإشارة إليه وأظهرت لعضوتى

اللجنة أثر حذاء البيادة مطبوعا على جسدها، بينما لم تتمكنا من مقابلة ايهاب حنا أشعيا بسبب سوء حالته النفسية، وتحدثت عنه زوجته، وروت الوقائع على النحو سالف الذكر .

وقد أفاد الدكتور / تيمور – نائب مدير المستشفى عضوتى اللجنة، بأن اصابة السيدة / عزة هي شرخ فى الجمجمة وكدمات وسحجات بأماكن متفرقة من الجسد، أما ايهاب فهومصاب بطلق نارى فى القدم اليسرى .

كذلك اطلعت اللجنه على شهادة السيدة "منى الطحاوي" التي أذاعتها على فضائية أون تي في، وهي مواطنة مصرية تحمل الجنسية الأمريكية، وتعمل مراسلة حرة لبعض الصحف، وتفيد أنها كانت موجودة في تظاهرات شارع محمد محمود للمتابعة الإعلامية، وقامت الشرطة بجذبها خلف الحاجز، وتم ضربها ضرباً مبرحاً أدى إلى كسر ذراعها ويدها، وتعرضت لتحرش جنسي على يد جنود الشرطة، ثم تم إدخالها إلى مقر وزارة الداخلية حيث جرى تحقيق مطول معها قبل إطلاق سراحها.

وقد قدمت لجنة تقصي الحقائق بلاغاً للنائب العام بشأن الحالات التي وردتها بخصوص استخدام العنف ضد النساء إنتهاك كرامتهن.

<u>رابعاً: استهداف الأطباء والمستشفيات الميدانية</u>

من بين الانتهاكات الجسيمة التى وثقتها لجنة تقصى الحقائق استهداف المستشفيات الميدانية والأطباء والأطقم الطبية من الصيادلة والممرضين العاملين بها، إذ شنت قوات الشرطة والجيش اعتداءات متكررة على المستشفيات الميدانية فى التحرير التى تصل إلى نحو١٢ مستشفى وأحرقت العديد منها يوم ٢٠١١/١٢/٢٠ خلال فض الإعتصام بالقوة، وكذا الاعتداء على أفراد الأطقم الطبية المتطوعين فى الوحدات الطبية المؤقتة، وقد وثقت " المبادرة المصرية للحقوق الشخصية " فى تقرير لها صدر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١ شهادات لعدد من الأطباء وأفراد الأطقم الطبية تفيد تعمد إطلاق قنابل الغاز على هذه المستشفيات، والإعتداء على بعض الأطباء من قبل ضباط من الجيش، والقبض على عدد منهم من قبل الشرطة، ومن بينهم الطبيبان كريم الدمنهورى وعبد الرحمن مكاوى اللذين قبض عليهما يومى ٢٢،٢٣ نوفمبر على التوالى واحتجزا لفترة قبل اطلاق سراحهما فى اليوم التالى، وكذا اعتداء أفراد الأمن المركزى على المسعف عمروعادل بالضرب المبرح يوم ١١/٢٣ .

وتظل حالة الشاب علاء عبد الهادى الطالب فى كلية طب عين شمس المتطوع لمساعدة الأطباء فى المستشفيات الميدانية، إحدى النماذج المؤلمة، حيث استشهد أثناء رعايته الطبية للمعتصمين أمام مجلس الوزراء بطلق نارى نافذ .

ويعد الاعتداء على المستشفيات الميدانية، والأطباء وغيرهم من الطواقم الطبية انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، إذ ينتهك مبادىء الحيادية التى تفرض توفير الحماية للأطباء فى أوقات النزاعات المسلحة والاضطرابات، وعدم ملاحقة الأطباء والمرضى على السواء داخل المقار العلاجية، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة الأخرى التى جرت الإشارة إليها والتى تشمل الاختطاف، واستعمال القسوة والتعذيب، والأحتجاز فى غير أماكن الإحتجاز .

خامساً: استهداف الصحفيين

كذلك تابعت اللجنة ببالغ القلق إعتداء قوات الأمن على العديد من الصحفيين . وقد تراوحت هذه الاعتداءات بين إطلاق الرصاص المطاطى، والقنابل المسيلة للدموع، والضرب، والإحتجاز، مما كان موضع احتجاجات من جانب نقابة الصحفيين، والمجلس الأعلى للصحافة، واتحاد الصحفيين العرب، ولجنة حماية الصحفيين .

وكان من بين الوقائع البارزة التى تلقتها اللجنة، اطلاق شرطى عبوة غاز مسيل للدموع على إسلام الكلحى محرر صحيفة البديل واصابته فى فخذه خلال قيامه بالتصوير فى شارع محمد محمود يوم ٢٠١١/١١/١٩، واصابة المصور الصحفى أحمد عبد الفتاح الذى يعمل مع صحيفة المصرى اليوم برصاصة مطاطية فى عينه فى اليوم نفسه أثناء تصويره للصدامات بميدان التحرير .والاعتداء بالضرب على ثلاثة صحفيات فى صحيفة البديل يوم ٢٠١١/١١/٢٠ هن : هدى أشرف، فاطمة اللواء، وهاجر الجيار . واعتداء وحدات تابعة للشرطة والجيش فى ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به يوم ٢٠١١/١١/١٩، على بعض الصحفيين ومن بينهم رشا عزب المحررة بصحيفة الفجر، وعمر الزهيرى ومعتز زكى من صحيفة التحرير، ومحمود الحفناوى من صحيفة اليوم السابع، ومحمد كامل من صحيفة المصرى اليوم، وأدنوب عماد وطارق وجيه المصوران بالصحيفة ذاتها، وعمر جمال محرر الموقع الإلكترونى " الحرية والعدالة "، وسعيد عبيد المصور المستقل .

وتعرض الصحفى سرحان سنارة للاحتجاز لمدة ستة ساعات من قبل شرطة الإسكندرية يوم ١١/١٩حيث تعرض للضرب بالهراوات مرات متعددة وتجريده من ملابسه على نحو ما سبق الاشارة .

كما تعرض خمس صحفيين آخرين للاعتداء والضرب من قبل عناصر الشرطة فى الإسكندرية أيضا وهم : أحمد طارق المحرر بوكالة أنباء الشرق الأوسط، وأحمد رمضان المحرر فى صحيفة التحرير، ومحمد فؤاد وعصام عامر وهما محرر ومدير مكتب الشروق فى الإسكندرية، وراضى محمد شاكر المصور فى الصحيفة نفسها .

وأصيب ستة صحفيين من موقع الانترنت الإخبارى المستقل " حقوق " بجراح خلال الفترة من ١٩ إلى ٣٠ نوفمبر وهم : خالد الأمير الذى أصيب برصاصة مطاطية فى فخده عندما كان يغطى الأخبار بالإسكندرية، ومحمد جمال الذى تعرض للضرب واحتجز لمدة ساعة، والمصور عبد الرحمن يوسف الذى أصيب برصاصة مطاطية بينما كان يصور فى القاهرة، وسيد عبدالاله الذى تعرض للضرب على يد قوات الأمن ومصادرة الكاميرا التى كانت بحوزته فى مدينة السويس فى ١١/٢٠، وأحمد وجيه الذى أصيب بحجر فى رأسه فى ٢١ نوفمبر بينما كان يغطى الأنباء فى المنيا، وقد تمت مصادرة الكاميرا التى كانت فى حوزته أيضا، وأحمد قناوى الذى اعتقل قرب وزارة الداخلية بينما كان يصور وتعرض للضرب أيضا . وأصيب أحمد الفقى مراسل "إذاعة حقوق" برصاصة فى عينه فى ١١/٢١ خلال تغطية مصادمات ميدان التحرير . كما أصيب المصور الصحفى ماهر اسكندر من صحيفة اليوم السابع برصاصة فى فخذه الأيسر بينما كان يصور مصادمات ميدان التحرير فى ١١/٢١ .

وقد تقدم مجلس نقابة الصحفيين ببلاغ للنائب العام ضد الدكتور عصام شرف – رئيس الوزراء (السابق) واللواء منصور العيسوى – وزير الداخلية (السابق) ومديرى أمن القاهرة والإسكندرية بسبب وقائع الاعتداء المتعمد على الصحفيين من قبل الشرطة أثناء تغطيتهم وقائع المظاهرات والإعتصامات فى الميادين المختلفة، وأعتبر أن الاعتداءات التى وقعت على الصحفيين تمت بشكل منظم ومنهجى . كما أدان المجلس الأعلى للصحافة ما تعرض له الصحفيون من اعتداءات وهم يخاطرون بحياتهم من أجل أداء واجبهم المهنى.

وفى بيان لاحق لنقابة الصحفيين فى ٢٠١١/١٢/٢٤ جددت النقابة ادانتها لما وصفته بالعدوان الصريح على مهنة الصحافة والصحفيين فى أحداث ١٨ نوفمبر، و١٦ ديسمبر معتبرة الأحداث الأخيرة

استمرار لمسلسل مقصود ومتعمد ومخطط وحمَّلت المجلس العسكرى المسئولية الكاملة عن هذه الاعتداءات ومنها على سبيل المثال الاعتداء على أشرف الوردانى الذى تم احتجازه بمجلس الشعب والإعتداء عليه بمجرد إظهار هويته المؤكدة لأنه صحفى يتابع الأحداث .

وترى اللجنة أن هذه الاعتداءات تمثل انتهاكاً جسيماً للمبادىء القانونية الدولية التى تكفل للإعلاميين أثناء النزاعات المسلحة والاضطرابات نفس الحماية التى تكفلها للقوافل الطبية، فضلا عما تمثله ممارسات إطلاق الرصاص والخرطوش والضرب والتعذيب والقبض التعسفى التى جرت الإشارة لها من جرائم طبقاً لقانونى العقوبات والاجراءات الجنائية، والتزامات مصر القانونية النابعة عن تصديقها على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

<u>جرائم اقتحام المنشآت العامة وتخريبها</u>

جرت خلال المصادمات بين الأجهزة الأمنية والمتظاهرين سلسلة من جرائم اقتحام وتخريب وحرق منشآت عامة، من أبرزها اقتحام المبنى الإدارى لمجلس الشعب وتخريب بعض أجزائه واقتحام مبنى مدرسة الفلكى ومحاولة حرقه، واقتحام وحرق مبنى الطرق والكبارى، واحراق مبنى المجمع العلمى، وحرق واجهة مبنى الجامعة الأمريكية . فضلا عن محاولة اقتحام مبنى وزارة الداخلية ومديريات الأمن العام وأقسام الشرطة وغيرها من المنشآت العامة فى عدة محافظات على نحوما سبق ايضاحه، وقد نجحت أيدى التخريب فى احراق أوتخريب بعضها بالفعل.

وقد أثارت بعض هذه الأفعال استنكار الرأى العام المصرى بشدة، ومثَّل إحراق المجمع العلمى على وجه الخصوص صدمة شديدة للمجتمع ليس فقط بالنظر لقيمته التى لا تقدر بمال، ولكن أيضا بمشهد المخربين الذين تعاملوا بروح الاستهانة والاستهتار خلال ارتكابهم هذه الجريمة والطابع الاحتفالى الذي حرصوا على اظهاره .

وقد رصدت اللجنة بتقدير دور شباب المتظاهرين في محاولة إنقاذ ما أمكن إنقاذه من محتويات المجمع العلمي ووثائقه وتسليمها إلى الجهات المسئولة بالدولة.

ورغم الإدانة الواضحة التى أظهرها المجتمع والدولة لأعمال التخريب والحرق التى تخللت المواجهات، فقد نحت بعض الآراء إلى القاء اللوم على قوة التأمين المتمركزة فى محيط الأحداث لفشلها في حماية مبنى المجمع العلمى، أواتخاذ الاجراءات الضرورية لإطفاء الحريق في بداية اندلاعه . وقد عنيت

اللجنة بمناقشة هذه الانتقادات . وقد شرح قائد قوة التأمين لوفد لجنة تقصي الحقائق الجهود التى بذلت لحماية المبنى، وتعثر محاولات اطفائه بسبب اعتداء المهاجمين على سيارات الإطفاء التى خرجت من مركز الإطفاء القريب ،كما أوضح ردا على سؤال من اللجنة بخصوص عدم استخدام طائرة هليكوبتر للأطفاء باستحالة ذلك عمليا نظرا لأن الحريق كان يلتهم الطابق الأرضى، وأن القاء المياه كان من شأنه تقويض المبنى على ما فيه .

لكن رأت اللجنة أن هذه المبررات غير كافية لتبرير الفشل في إنقاذ المجمع العلمي.

ومن ناحيتها ألقت السلطات الأمنية القبض على عشرات من الأشخاص المشتبه فى مشاركتهم فى ارتكاب هذه الجرائم، ونشرت أفلاما لأشخاص – معظمهم من الأحداث – يعترفون بتقاضيهم أموالا من أشخاص نظير قيامهم بهذه الجرائم .

وقد رصدت اللجنة ما أظهرته هذه الأفلام للأطفال وهم يدلون باعترافاتهم، حيث بدت عليهم علامات الضرب والتعذيب، وما أعلنه المحامى طارق العوضى – رئيس مركز دعم دولة القانون – من أن ثلاثة من موكليه المحبوسين على ذمة إحدى قضايا السرقة من قبل هذه الأحداث ظهروا من بين المتهمين بهذه الجرائم، ووجه الأستاذ العوضى مذكرة للنيابة العامة يطالب بالتحقيق فى القضية، ويتهم وزيرى الداخلية والإعلام ورئيس القناة الأولى بالتلفزيون المصرى (التى أذاعت هذا الفيديو) بتضليل الرأى العام والتشهير بهؤلاء الأطفال الذين تم القبض عليهم من منازلهم على ذمة القضية رقم ١٢٦٦٤ جنايات حدائق القبة، ويحذر من تلفيق قضايا لهم، وقد شرعت النيابة العامة فى التحقيق فى هذا الإتهام .

وقد بادرت اللجنة بالاتصال بالأستاذ العوضى، وقد وافاها بكل المستندات التى تؤيد ادعائه .

الخلاصة

١- لم يثبت لدى اللجنة أن التظاهرات التي بدأت في ٢٠١١/١١/١٩ وتداعياتها قد استهدفت إعاقة إجراء الإنتخابات فى موعدها، فرغم أن كثيراً من القوى السياسية أعربت عن قلقها من إجراء الإنتخابات فى سياق أمنى مقلق على غرار المواجهات الدموية التى جرت خلال الأحداث، فلم يصل إلى علم اللجنة تبنى القوى السياسية لهذا التوجه، بل على العكس من ذلك أشارت شهادات تلقتها اللجنة إلى الوصول إلى توافق بين القوى الرئيسية التى كانت موجودة فى الميدان على فض الإعتصام (لمن يرغب)والمشاركة فى اليوم الأول للإنتخابات، وإستئناف الإعتصام إذا ماتبين عدم نزاهة الإنتخابات.

٢- بينما ثبت للجنة استخدام القوة المفرطة من قبل رجال الشرطة المدنية والعسكرية فى فض الإعتصام السلمي في ميدان التحرير يوم ٢٠١١/١١/١٩ على نحوغير مبرر، وأدى ذلك إلى تفاقم الأحداث واستُخدم كذريعة من جانب بعض العناصر لمحاولات الوصول إلى وزارة الداخلية فيما بدا محاولة لإقتحامها، وتبقى مسئولية قرار فض الإعتصام بالقوة معلقة بين وزارة الداخلية والحكومة السابقة .

٣- كذلك تأكد للجنة إستخدام الأعيرة النارية الحية فى قتل وإصابة متظاهرين وإصابة رجال أمن وأيد ذلك تقارير المستشفيات التى زارها أعضاء اللجنة وكذا التقارير الصادرة عن مساعد وزير الصحة، لكن تباينت الإتهامات حول مسئولية إطلاق الرصاص الحى، حيث إتهم المتظاهرون وزارة الداخلية والشرطة العسكرية بإطلاق الرصاص الحى، بينما حمّلت الداخلية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية إطلاق الرصاص الحى خلال الأحداث "لطرف ثالث"يهدف الى إذكاء النزاع بين الطرفين، وقد إلتقت اللجنة بأحد المصابين بعيار نارى نافذ فى ساقه اليسرى وأكد على قيام أحد ضباط الجيش بإصابته بمسدس من على بعد عشرة أمتار ووثق أقواله بتقرير صادر عن مستشفى القصر العينى كما افاد بتقديمه بلاغ إلى السيد المستشار النائب العام الذى أحاله بدوره إلى الطبيب الشرعى. وفى كل الأحوال فإن قوات الأمن بشقيها المدنى والعسكرى مسئولة عن حماية المتظاهرين والكشف عمن يسمونهم " الطرف الثالث "، والقاء القبض عليهم ومحاكمتهم.

٤- كذلك تأكد للجنة إستخدام الخرطوش خلال الأحداث، أيضاً من واقع تشخيص الإصابات التى تحصلت عليها اللجنة خلال زياراتها للمستشفيات، كما إنتشر أحد المقاطع الفيلمية التى يظهر فيها

الملازم أول محمد عبدالحميد الشناوى وهويحمل بندقيه خرطوش، وفى خلفية المشهد صوت يحمل عبارة "جدع ياباشا" وقد أحيل الضابط المذكور إلى النيابة العامة للتحقيق وصدر قرار بحبسه إحتياطياً على ذمة التحقيق .

٥- لكن لم يثبت للجنة إستخدام مكونات سامة وغازات أعصاب ضمن مكونات القنابل المسيلة للدموع التى أطلقت على المتظاهرين، وقد أعلنت الحكومة إحالة عينات من محتوى هذه القنابل وتوصلت لعدم صحتها، كما ذكر وزير الصحة عدم وجود إختلاف بين المصابين من تلك الغازات، والحالات التى حدثت فى المرات السابقة، وقد حصلت اللجنة على عينة مستخرجة من إحدى القذائف المسيلة للدموع من أجل السعى لإجراء فحوصات عليها، لكن إستبعدت التعامل فيها لعدم حصول أحد أعضاء اللجنة بنفسه عليها، وفى كل الأحوال تطمئن اللجنة إلى إستبعاد هذا الإدعاء لتأثير مثل تلك الغازات على الطرفين، كما أن حالات الإختناق وتسببها فى الوفاة تحدث نتيجة الإختناق جراء كثافة إطلاق تلك القذائف التى إستخدمت بكثافة بالفعل.

٦- وقد حرصت اللجنة على تدقيق مايسمى " بالطرف الثالث " فى الأحداث وآلت على نفسها إلا تشير إليه ما لم تصل إلى كنهه والذى تكرر ذكره فى مرات عديدة سابقة . وقد أفاد شاهدان اللجنة بقيام شخصيات من قيادات الحزب الوطنى المنحل وأنصاره بوضع أيديهم على معلومات كانت تحت يد الحزب الوطنى المنحل تجاه قضايا فساد ضد قيادات فى الدولة تُستخدم لتطويع مواقف السياسيين الحاليين لصالح النظام السابق، كما تضم كشوفاً بأسماء عناصر إجرامية كان الحزب المنحل يستخدمهم لأغراض سياسية، وكذا وضع أيديهم على أموال سائلة للحزب غير مدرجة بأى مستندات رسمية وحدد الشاهدان أربعة أشخاص يستخدمون هذه الأموال والمعلومات فى إثارة الإضطربات وقد أبدى أحد الشاهدين الإستعداد للإدلاء بشهادته أمام النيابة العامة.

٧- كذلك لاحظت اللجنة وجود فئات من المواطنين بجوار رجال الشرطة المدنية والعسكرية أثناء الإضطربات تتصدى للمتظاهرين فيما أطلقت عليه وزارة الداخلية مواطنين صالحين يدافعون عن الشرطة أوأصحاب محال تجارية ينضمون إلى الشرطة دفاعاً عن مصالحهم وبضائعهم، وفيما أطلق عليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة المواطنين الشرفاء الداعمين له، وقد وجه لهم خلال الأحداث

نداءً بعدم التظاهر لصالح المجلس العسكرى، وتسهم هذه الظاهرة في إحداث حالة من الانقسام غير المحدود بين فئات الشعب.

٨- وقد لاحظت اللجنة بأسف شديد محاولات تشويه سمعة المتظاهرين فى ميدان التحرير خلال الأحداث، وكان من أبرزها (إتهام المعتصمين بالتحايل سعياً للحصول على التعويضات المقرره للمصابين بغير وجه حق) وإدعاء وقوع تحرش جنسى وإغتصاب فى ثلاث حالات على الأقل فى ميدان التحرير، وإدعاء إنتشار المواد المخدرة بين المعتصمين.

وقد إهتمت اللجنة بتحقيق ما إستطاعت أن تصل إليه من إدعاءات بشأنها، وتوصلت بالفعل فى حالة الإدعاء بالإغتصاب الذى إدعته مراسلة القناة الثالثة الفرنسية وترتب عليه ردود فعل ساخطة من وزارة الخارجية الفرنسية بأنه إدعاء غير صحيح. وقد التقت اللجنة بالإعلامى أحمد زكريا الذى سارع بإنقاذها خلال تزاحم بعض المتظاهرين حولها بالميدان بإدعاء أنها جاسوسة، وقد تبين من شهادته الموثقة بالصور بأن المراسلة لم تتعرض للإغتصاب، وقد تم تقديم العون المناسب لها من قبل الإعلامى وزملائه، وتحدث الشاب المصرى بذلك إلى وكالة الأنباء الفرنسية، والتى عرضت عليه تسفيره إلى فرنسا للإدلاء بشهادته فى التحقيقات الجارية هناك وكذا فى التلفزة الفرنسية .

٩- كما تلقت اللجنة أقولاً من أحد الشهود بأنه نما إلى علمه قيام أحد الأشخاص بالإتفاق مع سيدات ورجال لإفتعال موقف التحرش الجنسى بالميدان مقابل مبالغ مالية لإساءه سمعة متظاهرى الميدان لكن لم تستطع اللجنة تأكيد هذه الأقوال .

١٠-لكن من ناحية أخرى لاحظت اللجنة تورط بعض الموجودين بميدان التحرير فى تصرفات تسئ إلى باقى المتظاهرين والمعتصمين، وكان أبرزها الإشتباكات التى نشبت بين المتظاهرين والباعة الجائلين فى الميدان والتى فاقمت من زيادة عدد المصابين، وغياب الشعور بالأمان الذى كان يميزه ووقوع بعض أعمال السرقه والبلطجة .

١١-رغم الدعوات التى أطلقها المجلس القومى لحقوق الإنسان، وغيرة من منظمات حقوق الإنسان بشأن ضمان القدرة على متابعة سير التحقيقات فى هذه الأحداث إلا أنه لم يجد إستجابه لذلك، بل على العكس من ذلك جرى تجاهل الرد على مطالب الوصول إلى مصادر المعلومات الرسمية، وجاءت بعض الردود شكلية على نحوإجابة وزارة الصحة عن أوضاع الضحايا رغم الإلحاح الشديد .

التوصيات :

استطراد للجهود التى بذلتها الدولة والمجتمع لاحتواء أثار هذه الاحداث المروعة والحيلولة دون تكرارها، توصى اللجنة بما يلى :

١- اتخاذ الإجراءات القضائية الواجبة دون إبطاء تجاه كل من ارتكب الجرائم والانتهاكات المشار إليها في هذا التقرير بما يضمن عدم إفلات الجناة الذين تورطوا في هذه الجرائم من العقاب، حيث إن التأخير في الردع القانوني لانتهاكات حقوق الإنسان يعد في مقدمة أسباب زيادة الاحتقان وتكرار هذه الأحداث في الشارع المصري.

٢- سرعة تنفيذ القرارات الخاصة بصرف المستحقات المالية المقررة لأسر الضحايا وعلاج المصابين فى الأحداث، وهوقرار لايدعم فحسب أسر الشهداء، والمصابين بل يدعم أيضاً الإستقرار المنشود فى المرحلة الإنتقالية المشحونة بطبيعتها بالتوتر.

٣- تدين اللجنة بشدة كافة الانتهاكات لكرامة المرأة المصرية والتى وقعت أثناء احداث شارع محمد محمود ومجلس الوزراء، بما فى ذلك الاعتداءات الجسدية والضرب المبرح وهتك العرض والسحل والتهديد بالاعتداء الجنسي، مما يشكل اننهاكا جسيما لكرامتهن وحقوقهن فى التظاهر السلمي، ويعد ظاهرة غريبة على الثقافة المصرية واهانة لجميع المصريين رجالاً ونساءً وتطالب اللجنة بالاسراع في إنهاء التحقيقات واعلان نتائجها علي الرأى العام ومحاكمة المسئولين عن ارتكابها دون ابطاء .

٤- كما تطالب اللجنة بإعادة تشكيل المجلس القومى للمرأة باعتباره مؤسسة قومية مملوكة للمصريين يتعين ان تقوم بدورها فى النهوض بالمرأة والدفاع عن حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها من حقوق الانسان

٥- تفعيل القرارات والتعهدات التى قدمتها الحكومة بالنسبة لقضايا حقوق الانسان والحريات العامة والعدالة الاجتماعية، وفى مقدمتها تأكيد الحق فى التظاهر السلمى، ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، والحد الأدنى للاجور، وسياسة ضريبية تتمشى مع العدالة الاجتماعية.

٦- تطوير التشريعات المتعلقه بتنظيم حقوق الإضراب والتظاهر والإعتصام بما يتماشى مع إطلاق الحريات العامه بعد ثورة ٢٥ يناير فلا يجوز الإعتداد بقوانين أقرت فى عهد الإحتلال البريطانى فى مطلع القرن الماضى تنظم الحق فى التظاهر السلمى .

٧- تأهيل قوات الأمن على التعامل مع الإضطرابات المدنية على نحوآمن وفق المعايير الدولية المتبعه فى هذا المجال .

٨- تطوير آليات التفاوض بين السلطة والمجتمع خلال ما تبقى فى المرحلة الانتقالية، على نحويضمن تسلسلها الطبيعى، ويتجاوز الالتباسات التى كانت أحد مصادر الاحتقان الاجتماعى، وقد يكون من بينها تشكيل " مجموعة أزمات " من الشخصيات العامه ذات المصداقية تكون قادره على التواصل مع الجمهور، وتخويلها صلاحيات التفاوض الميدانى لإقتراح حلول سياسية تكون موضع إعتبار لدى السلطات .

٩- مناشدة القوى السياسية إتاحة الفرصة للحكومة لتنفيذ برنامجها المعلن والذى يمس العديد من المطالب الملحة للمجتمع وفى مقدمتها اعادة الاستقرار الأمنى، ودوران دولاب العمل الاقتصادى.

١٠- تمكين المجلس القومى لحقوق الإنسان وغيره من المنظمات الحقوقية من متابعة سير التحقيقات والوصول إلى مصادر المعلومات الرسمية .

* * *